الدورة التاسعة
للمنتدى من أجل المستقبل

11-12-13 كانون الأوّل/ديسمبر 2012
الجمهوريّة التونسيّة

البيان الختامي

مبادرة الدول الثمانية للشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا | منتدى المستقبل التاسع | البيان الختامي

G8 Broader Middle East and North Africa Initiative | 9th Forum for the Future | Final Declaration

1. انعقدت الدورة التاسعة للمنتدى من أجل المستقبل في تونس، والذي اشتركت في رئاسته الجمهورية التونسية والولايات المتحدة الأميركية، خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 13 كانون الأوّل/ديسمبر 2012 بمشاركة واسعة من وزراء الخارجية وممثلين حكوميين آخرين من دول مجموعة الثمانية، والشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا، والبلدان الشريكة الأخرى، وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومشاركين من المنظمات الدولية. واستند المشاركون في جهودهم كما في هذا البيان، على ما تم إنجازه خلال منتديات المستقبل السابقة، وعلى وجه الخصوص خلال الدورة الثامنة للمنتدى من أجل المستقبل الذي انعقد في الكويت.

2. أعرب الوزراء عن شكرهم للجمهورية التونسية وللولايات المتحدة على ترؤسهما مبادرة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا لسنة 2012، بما في ذلك استضافة المنتدى من أجل المستقبل، وتنظيم أعماله التحضيرية من خلال عقد ورشتي عمل للمجتمع المدني، واجتماع دون وزاري وذلك بالتعاون مع شركائهما من المنظمات غير الحكومية، ورابطة النساء الناخبات، وجمعيّة مسؤولي التكوين والتصرّف البشري بالمؤسسات ARFORGHE، وغرفة التجارة التونسيّة الأمريكيّة TACC. كما أعرب الوزراء عن شكرهم للمغرب وللأردن لدعم ورشتي العمل التحضيريتين في كلٍّ من الجديدة وعمّان. وأشاد المشاركون بالفعاليات التحضيرية التي شجعت على عقد نقاشات مثمرة بين كل من الحكومات والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بخصوص الإجراءات الملموسة الرامية إلى تمكين المرأة، وتعزيز الحق في حرية التعبير والاجتماع، والحوكمة الاقتصادية وريادة الأعمال، بما يتوافق مع الجهود الوطنية والتدابير التي يتخذها الشركاء لمعاضدة تلك الجهود.

3. منذ اختتام أعمال الدورة الثامنة للمنتدى من أجل المستقبل في الكويت، شهدت منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا تحسناً هاماً وواعداً، فقد رحّب الوزراء بانتقال السلطة التنفيذية إلى حكومات جديدة منتخبةٍ ديمقراطيّاً في كلٍّ من مصر، وليبيا، وتونس عن طريق انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية وتعكس إرادة الشعوب، وانتخاب رئيس جديد ووضع خطط لسنّ دستور جديد ولتنظيم انتخابات شاملة في اليمن، وإجراء تغيير دستوري شامل في المملكة المغربية مما أسفر عن حكومة منتخبة ديمقراطيًا. لكنّ العام المنقضي كان حافلا بالتحديات والأزمات. فقد أعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء أعمال العنف المستمرة، والمجازر، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب السوري وعمليات القمع التي يشنها النظام ضد الاحتجاجات السلمية منذ مطلع شهر آذار/مارس 2011، والتي يجب وقفها على الفور. كما أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء وضع حقوق الإنسان في إيران وطالبوا الحكومة الإيرانية بالالتزام الكامل بواجباتها الدولية في هذا الشأن.

4. أثبتت التطورات الأخيرة في المنطقة أنه يتعين على الحكومات، ودول مجموعة الثمانية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء متعددي الأطراف، توسيع تعاونهم لمواجهة التحديات في المنطقة، وتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار، ونبذ العنف، وتعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع، وتحقيق تقدم مستدام في التنمية الاقتصادية والقضايا السياسية والاجتماعية، والارتقاء بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وافساح المجال أمام جميع المواطنين للمشاركة في الشأن السياسي العام. وعليه فإن التركيز طويل المدى لمبادرة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا على الحوار بين الحكومة والمواطنين يعتبر اليوم ذا أهمية وأــولويّة أكثر من ذي قبل.

5. وعلى ضوء هذا المحور، أكّد الوزراء مجدداً التزامهم بالحوار الوطني بين الحكومات ومواطنيها. فبينما يحدد كل بلد شكلاً خاصاً به للحوار، اتفق الوزراء على تعزيز احترام الحقّ في التجمع السلمي، والاجتماع، والتعبير الحرّ، وفقا لالتزاماتهم تجاه حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً. كما اتفقوا على دعم سبل هادفة للتواصل والتعبير عن مصالحهم ومشاغلهم أمام حكوماتهم، ويكون لهم رأي في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وأكد الوزراء على أهمية دعم المجتمع المدني في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ المنطقة، وأعربوا عن تأييدهم إنشاء آليات وطنية منتظمة وروتينية لإقامة حوار بين الحكومة والمجتمع المدني، أو تدعيم الآليات الموجودة حالياً، وتعزيز الشمولية والشفافية في المسار السياسي، وضمان الحقوق الأساسية للجميع. وأقرّ الوزراء بأهمية الأطر القانونية الوطنية المتينة التي تتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، التي تدعم قيام مجتمع مدني حيوي وحرّ، وتسمح للجميع بأن يتمتع بحقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية. وأكد الوزراء على أهمية استمرار الحوار غير الرسمي الذي تطور داخل المنتدى وخارجه، بما في ذلك بين ممثلي المجتمع المدني، حيث يوفر هذا الحوار فرصة مهمة لتبادل وجهات النظر في بيئة بناءة تساعد على تدعيم الثقة. وأشار الوزراء إلى أن العمل في المنتدى من أجل المستقبل سوف ينعكس، قدر الإمكان، على المستويين الوطني والدولي، وأكدوا مجدداً على رؤيتهم المشتركة لمواصلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

6. أكد الوزراء مجددا على أهمية احترام سيادة القانون، ونبذ العنف، وحماية جميع من يعيش على أراضيهم بدون تفرقة بين العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وحماية البعثات الدبلوماسية والعاملين فيها. وأعرب الوزراء عن قلقهم بأن ترتفع في العالم الحوادث المتعلقة بالتعصب والتمييز الديني والعرقي، والعنف المرتبط بهذه الحوادث، إضافة إلى القوالب النمطية العرقية والدينية. كما أدان الوزراء جميع محاولات تأجيج نار الكراهية لأسباب متعلّقة بالجنسية أو العرق أو الدين الأمر الذي يحفز على التمييز أو العدائية أو العنف. وأكد الوزراء على أن استخدام العنف ردّاً على آراء الغير هو أمر لا يمكن قبوله، وشددوا على ضرورة أن تتخذ الدول خطوات ايجابية لمحاربة التعصب والقوالب النمطية السلبية، والتمييز، والتحريض على العنف، كتشجيع القيادات السياسية والمجتمع المدني على التعبير عن رفضهم للتعصب، وإقامة شبكات لبناء التفاهم بين الجميع، وتدريب المسؤولين الحكوميين على مبادئ التواصل الفعّال، والتشجيع على تمثيل الأفراد في جميع قطاعات المجتمع بغض النظر عن دينهم. كما أكد الوزراء على تعزيز التعددية والتسامح، وتدعيم سيادة القانون وحماية حرية الدين والمعتقد. كما أكدوا على الدور الايجابي الذي تلعبه ممارسة الحقّ في التعبير والرأي، والاحترام الكامل لحرية البحث وتلقي وتنقل المعلومات، في تدعيم الديمقراطية ومحاربة التعصب. وأقر الوزراء بالخطوات الهامة التي اتخذت في سبيل تحقيق هذه الأهداف منذ انعقاد الدورة السابقة للمنتدى ، وأعربوا عن الحاجة المستمرة إلى مزيد من التقدم.

7. اتفق الوزراء على أن المشاركة الكاملة والمتساوية للجميع، بقطع النظر عن العرق أو الجنس أو الدين هي أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية. وأقر الوزراء، على وجه الخصوص، بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في التحولات الجارية في منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا، وأكدوا على أهمية تحقيق التقدم في الأهداف طويلة المدى التي تتوخاها مبادرة الدول الثمانية للشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بهدف تمكين المرأة من أداء دور سياسي واجتماعي واقتصادي كامل. لقد ساهمت التشريعات والإجراءات الإنتخابية الجديدة في العام الماضي إلى زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها السياسية في عدد من بلدان الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا، وهو ما اعتبره الوزراء خطوة هامة. وأكد الوزراء من جديد على الحاجة المستمرة إلى إحراز مزيد من التقدم في معالجة مجموعة من القضايا التي تؤثر على وضع المرأة في كافةً البلدان المشاركة في المنتدى، بما في ذلك التمييز والعنف القائم على الجنس، والزواج القسري والمبكر،

وانخفاض معدلات مشاركة المرأة في الاقتصاد والقطاع العام ومؤسسات اتخاذ القرار بما في ذلك البرلمانات، والحواجز التي تحول دون حصول المرأة على التعليم. ورحب الوزراء بالتزام العديد من دول الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا بتعزيز الفرص المتاحة للمرأة لما فيه خير المجتمعات ككل. ومن الأمثلة الهامة على ذلك إنشاء أطر قانونية ودستورية جديدة أو تعديل الأطر الموجودة لضمان المساواة بين الجنسين، ودعم التمثيل السياسي والمشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال توفير ضمانات تكافؤ الفرص، أو استخدام الأفضلية في القطاعين العام والخاص في الحالات المناسبة، وتوسيع الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة من خلال التدريب والتعليم، بما في ذلك التدريب المهني، والإرشاد، وغيرها من أشكال الدعم، ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وزيادة التعليم والوعي بحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على المرأة. ورحب الوزراء مبدئياً بدعوة الحكومة التونسية لإنشاء شبكة من مراكز استقبال ومركز بحوث لفائدة النساء ضحايا العنف. وأقر الوزراء أيضاً بأهمية إدماج الالتزامات الدولية في قوانينهم الوطنية، بما في ذلك السياسات الوطنية المتعلقة بالأسرة للتشجع على مشاركة المرأة في الحياة العامة.

8. إتفق الوزراء على ضرورة زيادة الفرص الاقتصادية، وإحداث مواطن شغل، وتحقيق النمو على نطاق أوسع بقيادة القطاع الخاص في المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء، الذين يشكلون نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل. وأقر الوزراء أيضاً بالترابط بين الحوكمة الاقتصادية المحلية والعالمية، والآثار التي تعكسها الحوكمة الاقتصادية العالمية على أجندة الإصلاح الإقتصادي لمبادرة الدول الثمانية والشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا. وأكد الوزراء على أهمية جهود الإصلاح الوطنية بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بهدف تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز بيئة ملائمة لتنظيم المشاريع وتنمية الأعمال لجميع المواطنين. ومن بين الأهداف الضرورية التي أشار إليها الوزراء تحقيق المزيد من الانفتاح والشفافية في عملية أخذ القرار في المجال الاقتصادي، وإنشاء بيئة قانونية وتنظيمية تتسم بالعدالة والوضوح والفعاليّة خاصة بقطاع الأعمال، وقوانين فعالة لحماية المبلغين عن المخالفات، وإنشاء مؤسسات مساءلة مستقلة، والتجارة الالكترونية، وإعلام حر ومهني ومستقل و نشيط، لضمان شفافية ونزاهة المؤسسات العامة. ورحب الوزراء بالالتزامات التي إتخذتها عدد من الحكومات في هذه المجالات، من خلال تبسيط عملية تسجيل الشركات، وإصلاح القوانين التجارية، وتوفير الدعم الضروي للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وإنشاء مؤسسات مستقلة للمساءلة، وزيادة فرص الحصول على رأس المال. وإطلع الوزراء على أفضل الممارسات النافذة في عدد من البلدان، والهيئات المشتركة بين القطاعين العام والخاص لتسهيل المباحثات والمعلومات في القرارات ذات الصلة بالمسائل الاقتصادية والتجارية، وتوصيات القطاع الخاص لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص، من أجل تقديم الدعم لأصحاب المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك برامج تعليم ريادة الأعمال، وبرامج التدريب والتدريب المهني، والقروض والتمويل، والخدمات البنكية، والابتكار ونقل المعرفة، والإرشاد، وإنشاء الحاضنات وآليات تفضيل المشتريات الحكومية.

9. رحب الوزراء بالعمل المنجز في إطار شراكة دوفيل مع الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال النهوض بتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة، والحكومة المنفتحة، ومكافحة الفساد، واسترجاع الأموال. وأعربوا عن تقديرهم لمساهمات الشركاء الإقليميين. ونوّه الوزراء بالخطط التي تقوم بها دول "شراكة دوفيل" على المدى القصير لتعزيز تطوير وديمومة النشاط التجاري والمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وشجع الوزراء البلدان على تبادل ونشر خطط عملها على المدى القصير، والعمل مع الحكومات الشريكة والمؤسسات، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، لدعم تنفيذ تلك الخطط. ورحب الوزراء بالتعاون بين الصندوق العربي للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، الذي يدير مبادرة أمير الكويت للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والبنك الدولي، كوصي لـ"صندوق دوفيل الانتقالي"، لزيادة الاستثمارات في المؤسسات الصغرى والمتوسطة في كافةً أرجاء المنطقة.

وأقر الوزراء بالحاجة إلى تحسين الممارسات في إدارة المال العمومي وأقروا بأهميّة المساعدة التقنية المقدمة من خلال صندوق دوفيل الانتقالي، ومجموعة الخدمات المالية الاستشارية. كما شدد الوزراء على أهمية زيادة التآزر والتكامل بين مبادرة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا وشراكة دوفيل كتياري عمل منفصلين يدعم أحدهما الآخر، وشددوا على أهمية الدعم الذي تقدمه مجموعة الثمانية في الإصلاحات الجارية في المنطقة. وفي هذا السياق، رحب الوزراء باعتزام المملكة المتحدة سنة 2013 إعطاء الأولويّة للمواضيع المتعلقة باسترجاع الأموال ومشاركة المرأة ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة كجزء من رئاستها لشراكة دوفيل.

10. أكد الوزراء على عزمهم جعل مكافحة الفساد أولوية على جميع الأصعدة، ودعوا إلى التعاون المستمر للعمل على استرجاع الأموال بشكل فعال، بما في ذلك المتابعة الكاملة لبنود قرار استرجاع الأموال عملاً بقرارات المؤتمر الرابع للدول المشاركة في معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي انعقد بمراكش. ودعا الوزراء الدول المطالِبة والمطالَبة إلى العمل سويا بما يتوافق مع التزاماتها المنصوص عليها في البندين الرابع والخامس لمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لاسترجاع عائدات الفساد وغيرها من مصادر الدخل غير المشروع، واعتماد مقاربة استباقيّة في التعاون الدولي بخصوص استرجاع الأموال. وأشاد الوزراء "بمبادرة استرجاع الأموال المنهوبة" التي قامت بها مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة الخاص بالجريمة والمخدرات. كما رحبوا بخطة عمل شراكة دوفيل لاسترجاع الأموال، بما فيها المنتدى العربي لاسترجاع الأموال الذي عقد في الدوحة خلال الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2012، وشجعوا على المزيد من التقدم في هذا السياق وعلى تعزيز التنسيق بين المبادرات الموجودة بهدف تعزيز التعاون في متابعة القضايا، وتتبع، وتجميد، ومصادرة، واسترجاع عائدات الفساد، وتدعيم الأطر القانونية وتبسيط الإجراءات لإحراز التقدم، ودعم بناء القدرات وفقا لمبادئ سيادة القانون واستقلال القضاء.

11. إطلع الوزراء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19 والمتعلق بوضع فلسطين كدولة مراقبة. وفيما يتم التعامل مع تطلعات شعوب المنطقة، أكد الوزراء على دعمهم للجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات ضمن إطار زمني محدد وشروط مرجعيّة واضحة تستند إلى حل الدولتين كما ورد في مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، ومبادئ مدريد، وعلى قاعدة الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبيان اللجنة الرباعية المؤرّخ في 23 أيلول/سبتمبر 2011 حول إنشاء دولة فلسطين المستقلة، والمجاورة، والقابلة للعيش وذات السيادة والديمقراطيّة والسلميّة، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمان.

12. رحب الوزراء بالإعلان خلال المنتدى عن مجموعة جديدة من المبادرات لدعم المجتمع المدني، وتمكين المرأة، والقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا، بما في ذلك المركز الأورومتوسطي لغرفة تجارة ميلانو لتطوير الشركات المتوسطة والصغرى والصغيرة. كما رحبوا بالمعلومات التي قدمها بعض دول الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا بشأن خططها الوطنية وأولوياتها لتطوير تمكين المرأة وحرية التعبير والاجتماع، والحوكمة الاقتصادية وريادة الأعمال، وذكروا بأن هذه المعلومات تمنح الحكومات، والمؤسسات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني وسيلة لتركيز جهودها ودعمها. وفي هذا الإطار، أكد الوزراء على أهمية تنفيذ إعلان باريس وخطة عمل أكرا، وشراكة بوسان للتعاون الفعال في التنمية. ورحب الوزراء مبدئياً بالاقتراح الذي تقدمت به الحكومة التونسية لإنشاء صندوق إقليمي لمشاريع المرأة.

13. أعرب الوزراء عن خالص شكرهم للحكومة التونسية والشعب التونسي على حسن الضيافة والاستقبال لاستضافة أعمال المنتدى التاسع من أجل المستقبل، الأمر الذي ضمن نجاح الحدث. كما أعربوا عن دعمهم للرئاسة المقبلة المشتركة بين المملكة المتحدة ومصر.